حرب أمريكا ضد 'الإرهاب'، إلى أين؟ (2-3)

25-7-2002

في حين يظل الإقتصاد الأمريكي حبيس الركود والتخبط وتعثر الإنعاش، كما أن ثقة المستثمرين اهتزت بعد سقوط شركة الطاقة Enron ، وفضيحة كل من Arthur Andersen و WorldCom ، و"حرمت" الأسواق الأمريكية من "فرص جيدة" للاستثمار، وأظهر اليابان فقدن أمله بعد سلسلة الفضائح والعثرات، وتمسكت أوروبا بطلب استفسارات إزاء هذا ما يجري، أما الأسواق الأخرى فتعتريها حالة من التوجس والارتباك –في أحسن الأحوال- في التعامل مع السوق الأمريكي، ومن المرجح أن يصاحب هاجس الشك والارتياب المستثمرين إزاء الهزات التي تتعرض لها الأسواق الأمريكية طيلة الربع الثالث من الحرب ضد "الإرهاب". هذا، وقد عمقت عمليات الاختلاس والفساد والتلاعب في الحسابات المالية للشركات من حالة الاضطراب التي تشهدها أسواق المال العالمية الأمر الذي تسبب في انهيار القيمة السوقية للكثير من الشركات. يعتقد الخبراء أن القطاع الذي شهد أكبر قدر من التدمير هو قطاع الأسهم وأنها حملتها أكثر ضحايا الأزمة، حيث تؤكد مصادر أميركية مطلعة أن خسائر الأسهم الأميركية ارتفعت إلى 2.4 تريليون دولار منذ بداية السنة الجارية، لتصل إلى سبعة تريليونات منذ مارس عام 2000. لكن الجانب الأخطر فيما حدث يتمثل في قضية الاستثمارات في البورصات المالية وأسهم الشركات التي تحدثت عنها مؤسسة "مورغن ستانلي" حينما أطلقت وصف عصابة (الشركات) الخمسة على الشركات التالية وهي شركة "انرون" للطاقة، و"تايكو" للإنتاج الصناعي و"كيه ويست" للاتصالات و"كومبيوتر أسوسيتس" وشركة و"ورلدكوم" للاتصالات، وقالت لقد ألحقت هذه العصابة بحملة أسهمها خسائر تزيد عن 460 مليار دولار.

خسائر مدمرة في قطاع الأسهم

في حين يظل الإقتصاد الأمريكي حبيس الركود وتعثر الإنعاش، كما أن ثقة المستثمرين اهتزت بعد سقوط شركة الطاقة Enron ، وفضيحة كل من Arthur Andersen و WorldCom ، و"حرمت"

الأسواق الأمريكية من "فرص جيدة" للاستثمار، وأظهر اليابان فقدن أمله بعد سلسلة الفضائح والعثرات، وتمسكت أوروبا بطلب استفسارات إزاء هذا ما يجري، أما الأسواق الأخرى فتعتريها حالة من التوجس والارتباك –في أحسن الأحوال- في التعامل مع السوق الأمريكي، ومن المرجح أن يصاحب هاجس الشك والارتياب
المستثمرين إزاء الهزات التي تتعرض لها الأسواق الأمريكية طيلة الربع الثالث من الحرب ضد "الإرهاب". هذا، وقد عمقت عمليات الاختلاس والفساد والتلاعب في الحسابات المالية للشركات من حالة الاضطراب التي تشهدها أسواق المال العالمية الأمر الذي تسبب في انهيار القيمة السوقية للكثير من الشركات.
وجاء الإعلان عن تراجع أرباح معظم الشركات العالمية خلال العام الماضي

2001 ليصب الزيت على نار الأزمة الاقتصادية العالمية المتواصلة، فقد أظهر التقرير التصنيفي لمؤسسة "فورتشن" أن العام 2001 يعد أكبر عام للتراجع في الأرباح منذ أن بدأت "فورتشن" لأول مرة في تصنيف أفضل 500 شركة عالمية خدمية وصناعية في عام 1995 من حيث حجم الخسائر والأرباح التي تحققها هذه الشركات، وقال تقرير فورتشن إن 297 شركة شهدت تراجعاً في معدلات أرباحها، كما انخفض إجمالي العائدات لعام 2001 إلى أقل من النصف مقارنة مع عام 2000. وحصدت شركات الاتصالات النصيب الأكبر من الخسائر، فقد بلغ إجمالي خسائر كافة شركات القطاع المصنفة وعددها 24 شركة 78 مليار دولار. .

يعتقد الخبراء أن القطاع الذي شهد أكبر قدر من التدمير هو قطاع الأسهم وأنها

حملتها أكثر ضحايا الأزمة، حيث تؤكد مصادر أميركية مطلعة أن خسائر الأسهم الأميركية ارتفعت إلى 2.4 تريليون دولار منذ بداية السنة الجارية، لتصل إلى سبعة تريليونات منذ مارس عام 2000. لكن الجانب الأخطر فيما حدث يتمثل في قضية الاستثمارات في البورصات المالية وأسهم الشركات التي تحدثت عنها مؤسسة "مورغن ستانلي" حينما أطلقت وصف عصابة (الشركات) الخمسة على الشركات التالية وهي شركة "انرون" للطاقة، و"تايكو" للإنتاج الصناعي و"كيه ويست" للاتصالات و"كمومبيوتر أسوسيتس" وشركة و"ورلدكوم" للاتصالات، وقالت لقد ألحقت هذه العصابة بحملة أسهمها خسائر تزيد عن 460 مليار دولار.

وبشكل عام يمكن تلخيص الانعكاسات السلبية للازمة الحالية في النقاط التالية:

أولاً: تراجع تدفق الاستثمارات الدولية المباشرة إلى الولايات المتحدة، الامر الذي أدى إلى تراجع قيمة الدولار، وهو ما بدأت بوادره منذ العام الماضي 2001 حيث أكدت وزارة التجارة الأميركية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على الولايات المتحدة انخفضت بنسبة 60 في المائة بالمقارنة مع عام 2000، وتابعت خلال العام الجاري انخفاضها أيضاً ووصلت نسبة الانخفاض إلى نحو 30 في المائة خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية.

ثانيا: تزايد عمليات سحب الأموال المستثمرة في صناديق الاستثمار في الأسهم التي فقدت حوالي 65 مليار دولار من استثماراتها ليرتفع إجمالي السحوبات في شهرين متتاليين إلى 110 مليارات دولار وتنخفض أصولها بالتالي من 3.418

تريليون دولار في كانون الأول/ديسمبر الماضي إلى 3.308 تريليون دولار.

ثالثا: استمرار موجة الإفلاس بين الشركات، فقد سجلت حالات الإفلاس خلال النصف الأول من العام الحالي رقماً قياسياً جديداً فبلغ عدد الشركات المسجلة في بورصة نيويورك التي أشهرت إفلاسها خلال الشهور الستة الماضية 255 شركة، وقد أدت حالات الإفلاس التي شهدها النصف الأول من العام الحالي والذي تضمن شركات كبرى مثل إنرون إلى وضع أصول قيمتها 260 مليار دولار تحت الحراسة القضائية لسلطات التفليسة والتصفية.

رابعا: تراجع العائدات الحكومية من الضرائب فقد أدى الهبوط الحاد في أسعار أسهم كبرى الشركات الأميركية إلى تراجع حصيلة الضرائب على أرباح رأس المال بشكل كبير وهو ما أكده تقرير نشره البيت

الأبيض في 12 تموز/يوليو الجاري جاء فيه أن استقطاعات الضرائب التي انتقصت من خزائن الحكومة بلغت 1.35 تريليون دولار نتيجة للكساد الذي أصاب الاقتصاد اعتباراً من آذار/مارس 2001 مع حملات أمن الوطن والحملات العسكرية بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر الماضي.

خامسا: ارتفاع عجز الموازنة نتيجة تراجع تدفق الاستثمارات الخارجية والذي من المتوقع أن يصل إلى 165 مليار دولار مع نهاية العام الحالي.

سادسا: بيع الأصول الخارجية للشركات الأميركية. لقد خفضت الأزمة من تدفق الاستثمارات الأميركية إلى الخارج كما دفعت العديد من الشركات إلى بيع أصولها الخارجية وتقليل إنفاقها العام". فمثلاً شركات الاتصالات التي أنفقت مئات المليارات من الدولارات على شبكات

الألياف الضوئية حول العالم، أحبطتها العوائد الضعيفة التي لم تغط إنفاقها الكبير في أغلب الأحيان. وقد أعلنت شركة "وورلد كوم" إفلاسها بعد فضيحتها في الحسابات.
سابعا: إضعاف قدرة المواطن الأميركي الشرائية وزيادة الأعباء التي يتحملها فيما ارتفعت قيمة الفوائد على الديون المترتبة عليه وهو ما سيكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد بشكل رئيس حيث يشكل الإنفاق الداخلي نحو ثلثي حجم الاقتصاد الاميركي. . و يرى عدد من الخبراء أن الانعكاس الأخطر لما يحدث من انهيارات وفضائح وبالتالي تراجع في قيمة العملة الأميركية هو إعادة ترتيب الاحتياطي الدولي وبما يتناسب مع الناتج الحقيقي لكل دولة. ويقول الخبراء إن فقدان الدولار لنحو 20 في المائة من قيمته سيدفع بمديري المصارف المركزية في العالم لإعادة ترتيب

احتياطاتهم من جديد، وهو ما قد يشكل أكبر خطر على الاقتصاد الأميركي والرأسمالي بشكل عام، وهذا الخطر أكده "ستيفن روتش" كبير الاقتصاديين الأميركيين في مؤسسة "مورغان ستانلي بقوله: "إن الأثر النهائي قد يكون أشد خطورة في حال قرر العالم أن حصة الدولار في احتياطاته البالغة 79 في المائة يجب أن تنسجم مع حصة أميركا في التجارة الدولية وهي 21 في المائة".

حتى الآن لا تلوح في الأفق أي بوادر لتهدئة مخاوف الأسواق والمستثمرين المحليين والأجانب على الصعيد الدولي، فالتقارير الاقتصادية المتتابعة تكشف كل يوم حالات جديدة من الإفلاس والفساد المالي والإداري والتلاعب في الحسابات، كما تكشف عن تواطؤ مسؤولين كبار في تمرير الصفقات المشبوهة، فاستمرار أزمة الثقة سيكون له

تأثيرات حادة على النظام الرأسمالي برمته، ومع هذا، تتواصل الدعوات للحرب على "الإرهاب" والدول المارقة عبر العالم تغطية على هذه الفضائح واستعداداً للانتخابات؟؟!.

للعودة للأعلى